AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

التطور التكنولوجي للرقابة القضائية وفق دائرة القرارات الإدارية

Technological development of judicial oversight according to the Department of Administrative Decisions

م.هيثم صالح عبد كراغول
الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الادارة التقني
haithamsalih89h@mtu.edu.iq
٠٧٧٠٦٥٨٤٧٨٣
Haitham Saleh Abdul Karagul
Middle Technical University/Technical Administration Institute

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

الملخص ان هذا البحث يناقش مسألة التحول الرقمي خاصة للرقابة القضائية وفق دائرة القرارات الادارية مسلطين الضوء على كيف غيرت الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي من طبيعة الرقابة القضائية من حيث السرعة والكفاءة والدقة.

كما وركز هذا البحث على تحليل الدور الذي تقوم به التقيات الحديثة في تمكين القضاء من مراجعة القرارات الإدارية بكفاءة كاستخدام أنظمة تحليل البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومنصات التقاضي الإلكترونية والربط التلقائي بين النصوص القانونية والسوابق القضائية.

كما استخلص البحث الى ان ادماج التكنولوجيا في الرقابة القضائية على القرارات الإدارية يمثل خطوة متقدمة نحو العدالة لكنه يتطلب تطوير البنية التشريعية والتقنية وتأهيل الكوادر القضائية ووضع اطر قانونية وضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التحليل الرقمي.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي – الرقابة القضائية – القرارات الإدارية – ذكاء اصطناعي –تطور تكنولوجي.

Abstract :This research discusses the issue of digital transformation, particularly for judicial oversight, within the scope of the Administrative Decisions Department, highlighting how digital tools and artificial intelligence have changed the nature of judicial oversight in terms of speed, efficiency, and accuracy.This research also focused on analyzing the role of modern technologies in enabling the judiciary to efficiently review administrative decisions, such as the use of data analysis systems, artificial intelligence applications, electronic litigation platforms, and the automatic linking of legal texts and judicial precedents. The study also concluded that integrating technology into judicial oversight of administrative decisions represents an advanced step toward

justice, but it requires developing the legislative and technical infrastructure, training judicial personnel, and establishing legal frameworks and controls for the use of artificial intelligence and digital analysis techniques
Keywords: Digital transformation - Judicial oversight - Administrative decisions - Artificial intelligence - Technological development .

مقدمة

في ظل التطور التكنولوجي الحاصل لم يغب هذا التطور عن المؤسسات القضائية، فاصبحت التكنولوجيا عنصراً فعالاً في المؤسسات القضائية، واداة مهمة لتعزيز فاعلية الرقابة القضائية، خصوصاً في المجال الإداري حيث تحتل مكانة خاصة في مراقبة القرارات الإدارية وضمان حقوق وحرية الافراد.

وللتطور الحاصل لم يعد عمل المؤسسات وخاصة الدوائر الإدارية كما في السابق في شكلها التقليدي المعتمد على الوثائق الورقية والمرافعات الحضورية بل أصبحت تعتمد في عملها على منصات الكترونية وأدوات تحليل رقمية وحتى خوارزميات مساعدة في تنظيم وتفسير المعطيات القانونية والواقعية.

أولاً: أهمية البحث: ان هذا البحث يستعرض التطور التكنولوجي واضافته الى المؤسسات القضائية ليلعب دوراً هاماً في هذه المؤسسات وخاصة الإدارية، وان هذا التطور قد لا يصب في مصلحة تحقيق العدالة ما لم يقابله تطور فعلي في الدائرة القضائية وأساليب الرقابة.

ثانياً: منهجية البحث: ان هذا البحث تناول احد المواضيع أهمية وذات تأثيراً في وقتنا الحاضر، فقد تطرق هذا البحث في بدايته الى بيان مفهوم القرارات القضائية وعلاقتها بالتطور التكنولوجي وكيف يمكن الرقابة القضائية ان تستفاد من هذا التطور (التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي) ان لضمان حقوق الافراد وعدم ضياعها.

ثالثاً: إشكالية البحث:

وضع هذا البحث لمعالجة بعض المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع ولفك شفرة التساؤلات التي يطرحها الافراد وخاصة في بداية هذا التطور وهل هو فعلاً سيؤتي بثمار نتائجه، وعليه تبرز مجموعة من التساؤلات:

- ما هو مفهوم القرارات الإدارية؟
- ما هي خصائص القرارات الإضافية؟
- ما هو دور التحول الرقمي في الرقابة القضائية؟
- هل تطورت المؤسسات القضائية ام بقيت محصورة على شكلها التقليدي؟
- ما هو دور الذكاء الاصطناعي في تحليل القرارات الإدارية عند الطعن بها؟

رابعاً: هدف البحث:

ان هذا البحث يهدف الى دراسة وتحليل التطور التكنولوجي على آليات الرقابة القضائية في دائرة القرارات الإدارية، ويركز على كيفية التكيف مع التحول الرقمي وتوظيفه في مجال القضاء بما يخدم العدالة وحقوق المجتمع.

خامساً: هيكلية البحث:

ان هذا البحث تم تقسيمه الى مطلبين هما: المطلب الأول: مفهوم القرارات الإدارية، والمطلب الثاني: التطور التكنولوجي للرقابة القضائية وفق دائرة القرارات الإدارية.

المطلب الأول

مفهوم القرارات الإدارية

ان القرارات الإدارية في الواقع هي عبارة عن تصرف فردي من الإدارة بقصد احداث اثر قانوني جديد او تعديله او انهائه وان هذه القرارات تعتبر من اهم وابرز وسائل الإدارة في ممارسة نشاطها، ولتوضيح هذا المفهوم سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث سنتناول في الفرع الأول: ماهية القرارات الإدارية، وفي الفرع الثاني: الرقابة القضائية على القرارات الإدارية.

الفرع الأول

ماهية القرارات الادارية

ان القرار الإداري كما ذكر مسبقاً هو عمل قانوني يصدر عن تصرف فردي للإدارة بهدف ترتيب آثار قانونية كانشاء او تعديل او الغاء وضع قانوني قائم، ويعتبر هذا القرار احد الوسائل للتعبير عن سلطة الإدارة في تسيير المرافق العامة وتحقيق الصالح العام[١]، وبالتالي ينقسم هذا الفرع الى اولاً: تعريف وأنواع القرارات الإدارية، ثانياً: خصائص القرارات الإدارية.

اولاً: تعريف وأنواع القرارات الإدارية:

القرار الإداري: هو افصاح الإدارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانوني.[٢]

وهذه القرارات تكون على أنواع منها:

[١] د. عبد الحميد التركي، القانون الإداري – المبادئ العامة والنظام القضائي الإداري في العراق، دار الثقافة للنشر، عمان، سنة ٢٠١٢.

[٢] د. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٩٦، ص ٢٩٥.

١-القرارات الفردية: هي قرارات توجه الى شخص او اشخاص معينين بالذات، مثل قرار توظيف او منح ترخيص او فرض عقوبة.[١]

٢-القرارات التنظيمية: هي قرارات تتضمن قواعد عامة ومجردة تطبق على عدد غير محدد من الأشخاص مثل لوائح المرور وشروط التوظيف.[٢]

٣-قرارات منشئة: هي القرارات التي تحدث تغييراً في الوضع القانوني من خلال انشاء او انهاء مركز قانوني.[٣]

٤-القرارات الكاشفة: هي الاعتراف بحق قائم دون ان ينشئه، مثل قرار تثبيت الموظف بعد انتهاء فترة تدريبه.[٤]

٥-قرارات مركزية: هي قرارات تصدر من السلطة الإدارية العليا في العاصمة وتطبق على جميع هيئات الدولة.[٥]

٦-قرارات لامركزية: قرارات تصدر عن هيئات محلية او مستقلة مثل مجالس البلدية او المحافظات.[٦]

٧-قرارات بسيطة: هو إقرار الذي يصدر من سلطة إدارية واحدة دون ان تشرك جهات أخرى مثل قرار مدير عام بفصل موظف تابع له.[٧]

٨-قرارات مركبة: هي قرارات تستلزم تدخل اكثر من جهة إدارية لاصدارها.[٨]

ثانياً: خصائص القرارات الإدارية:

ان القرار الإداري يتمتع بخصائص عدة أهمها:

١-يصدر عن إرادة منفردة: من خصائص القرار الإداري ان يصدر عن إرادة منفردة دون الحاجة لارضاء الطرف الاخر.[١]

---

[١] د. مازن ليلو راضي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار وائل، عمان، سنة ٢٠٠٥، ص ٦٧.

[٢] د. فاضل العزاوي، القرارات الإدارية – دراسة مقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٢.

[٣] د. هشام صادق، القانون الإداري – التنظيم الإداري والوظيفة العامة والقرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص ٢١٢.

[٤] د. عبد الباسط جميّل، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٥٦.

[٥] د. منذر الشاوي، مبادئ القانون الإداري، مطبعة جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١١٨.

[٦] د. حامد فضل الله، القانون الإداري وتطبيقاته في العراق، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٠١.

[٧] د. عبد الحميد التركي، المرجع السابق، ص ٢١٧.

[٨] : د. علي الشاذلي، نظرية القرار الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٩٢.

٢-يصدر من جهة إدارية مختصة: من خصائص القرارات الإدارية انه لا يصدر الا من جهة تتمتع بسلطة اصدار هذا القرار بموجب القانون.[٢]

٣-يرتب اثر قانوني: من خصائص القرار الإداري انه يترك اثراً قانونياً بمجرد صدوره دون الحاجة لقبوله من قبل المتلقي.[٣]

٤-الطعن امام القضاء الإداري: ان القرار الإداري يتمتع بقابليته للطعن بالالغاء او التعويض اذا شابه عيب من العيوب مثل طعن الاختصاص او السبب.[٤]

٥-المشروعية: ان القرار الإداري مشروع أي يسري فور إصداره ما لم يلغى قضائياً.[٥]

٦-مؤقت بطبيعته وخاضع للرقابة.[٦]

٧-التنفيذ الجبري دون الحاجة لحكم قضائي.[٧]

الفرع الثاني

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية

ان الرقابة القضائية على القرارات الإدارية مجرد وسيلة لضمان خضوع الإدارة للقانون وذلك من خلال تمكين الافراد من الطعن في القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية امام القضاء الإداري بهدف إلغائها أو تعديلها في حال مخالفتها للقانون.[٨]

كما وتكون هذه الإدارة على ثلاث انواع هي رقابة الإلغاء ورقابة التعويض ورقابة الوقف والتنفيذ ولكل منها اغراضها الخاصة كرقابة الإلغاء تتيح للقاضي ان يحكم ببطلان القرار الإداري المخالف للقانون، ورقابة التعويض تتيح بمطالبة الإدارة بدفع تعويض في حال ترتب ضرر بسبب القرار الإداري غير المشروع، اما رقابة وقف التنفيذ حيث تمكن المحكمة من وقف تنفيذ القرار الإداري مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى.[٩]

---

[١] د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظام القانوني للقرار الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٠، ص ٣٥.

[٢] د. مازن ليلو راضي، المصدر السابق، ص ٥٢.

[٣] د. هشام صادق، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة ٢٠١١، ص ٢٠٥.

[٤] د. فاضل العزاوي، المصدر السابق، ص ٩١.

[٥] د. عبد الباسط جميل، المصدر السابق، ص ١٤٤.

[٦] د. منذر الشاوي، المصدر السابق، ص ١٢١.

[٧] د. سليمان الطماوي، المصدر السابق، ص ٣١٠.

[٨] د. سليمان الطماوي، المصدر السابق، ص ١٣٥.

[٩] د. محمد فوزي عبد الحميد، القضاء الإداري ومجلس الدولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٤، ص ٢١١.

ولكي يقبل القضاء الطعن في قرار إداري يجب أن تتوفر شروط معينة[١]منها:

اولاً: أن يكون القرار الاداري نهائي.

ثانياً: أن يكون القرار قابل للطعن.

ثالثاً: أن يكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة للمدعي.

كما ويكون نطاق الرقابة على جوانب القرارات الإدارية المتمثلة بالاختصاص، والسبب، والشكل، المحل، والغرض[٢]، ويكون هذا النطاق ضمن حدود أي ان الرقابة لا تمتد الا بوجود تعسف او انحراف بالسلطة فلا يجوز للقاضي ان يحل محل الإدارة لتقييم المصلحة العامة.

واذا صدر حكم الغاء قرار إداري فإنه يعد كأن لم يكن منذ صدوره، أما في حالة التعويض فيفتح المجال للتوازن بين الفرد والإدارة نتيجة الضرر الذي تسبب فيه القرار الغير مشروع.

المطلب الثاني

التطور التكنولوجي للرقابة القضائية وفق دائرة القرارات الإدارية

ان التطور التكنولوجي للرقابة القضائية وفق دائرة القرارات الإدارية احد المظاهر المعاصرة لتحديث منظومة العدالة الإدارية حيث أصبحت التقنيات الحديثة أداة فعالة لتعزيز الشفافية والكفاءة في المساءلة القضائية لمواجهة القرارات الإدارية اذ تعتبر آلية تمكن القضاء من التحقق من مشروعية القرارات الصادرة عن الإدارة ومدى احترامها لمبدأ المشروعية والحقوق الأساسية، وان هذا التطور يشمل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وعليه في هذا المطلب سنتناول فائدة كل منهما في تحقيق العدالة الإدارية، اذ سنتكلم في الفرع الأول: التحول الرقمي في العمل القضائي، وفي الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحليل القرارات الإدارية في ضوء الرقابة القضائية.

الفرع الأول

التحول الرقمي في العمل القضائي

هو خطوة مهمة في تطوير العدالة حيث تسعى الأنظمة القضائية في مختلف الدول للاستفادة من التكنولوجيا لتحسين جودة وكفاءة الخدمات القضائية وضمان وصول الافراد للعدالة بطريقة يسيرة وشفافة، وعليه سنقسم هذا الفرع الى:-أولاً: مفهوم التحول الرقمي وملامحه على العمل القضائي، وثانياً: مزايا التحول الرقمي في العمل القضائي.

أولاً:- مفهوم التحول الرقمي وملامحه على العمل القضائي:

[١] د. عبد الغني بسيوني عبد الله، المصدر السابق، ص ٧٨.

[٢] د. محمود عاطف البنا، الوسيط في القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٠، ص ١٥٩.

يعنى بتوظيف الأجهزة والتقنيات الرقمية الحديثة في العمل القضائي مثل الحوسبة السحابية وقواعد البيانات الذكية وأنظمة إدارة القضايا الإلكترونية في مجمل مراحل التقاضي، من تسجيل الدعوى وحتى إصدار الحكم.[١]

ومن ملامح هذا التطور:

١-المنصات الالكترونية لتقديم الدعاوى: حيث أصبحت العديد من البلدان تتيح لأفرادها بتقديم الدعاوى الكترونياً دون الحاجة للحضور الشخصي مما يقلل الأعباء ويختصر الوقت.[٢]

٢-الجلسات القضائية عن بعد: هذه خدمة تساعد القضاة والمحامين واطراف الدعاوى من إقامة المحاكمة عن بعد عن طريق اتصال مرئي وهذا ما حدث في ظل جائحة COVID-19.[٣]

٣- إدارة القضايا الكترونياً: تمكن هذه التقنية القضاة من مراجعة الأوراق وجميع الوثائق الخاصة بالقضايا الكترونياً عن طريق منصة موحدة مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويقلل من فقدان المستندات.[٤]

كما يعتبر هذا التحول من الأمور القضائية الناجحة في بعض البلدان كأستونيا التي تعتبر من الدول الرائدة في القضاء الرقمي اذ تتيح لمواطنيها بتقديم الشكاوى والترافع والحصول على الحكم عبر الانترنت[٥]، وكذلك دولة الامارات التي اطلقت مشروع محكمة دبي الذكية التي اجرت كامل مسارات التقاضي عبر تطبيق موحد.[٦]

ثانياً: مزايا التحول الرقمي في العمل القضائي:

ان الطفرة الحديثة للتقنيات التكنولوجية واشراكها في العمل القضائي وفرت الكثير من المزايا مما جعلت العمل القضائي اسهل واختصرت الكثير من الوقت ومن هذه المزايا:

---

[١] المحكمة الإلكترونية – مشروع التحول الرقمي في القضاء، وزارة العدل السعودية، ٢٠٢٢. https://www.moj.gov.sa/ar/Pages/digitaltransformation.aspx

[٢] تقرير التحول الرقمي في المحاكم، وزارة العدل المصرية، سنة ٢٠٢٣. https://moj.gov.eg

[٣] جلس القضاء الأعلى – العراق، تقارير التحول الرقمي في ظل الجائحة، سنة ٢٠٢١. https://www.hjc.iq

[٤] مظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، Digital Transformation of Justice Systems، 2020. https://www.oecd.org/gov/digital-transformation-of-justice-systems.htm

[٥] Estonian Ministry of Justice, e-Justice in Estonia, 2021 https://www.just.ee/en/e-justice

[٦] محاكم دبي، التحول الذكي في العدالة، سنة ٢٠٢٢. https://www.dc.gov.ae

١-تسريع إجراءات التقاضي: حيث ساهم التحول الرقمي في تسريع الفصل القضائي من خلال اتمتة الإجراءات وتقليل عدد الجلسات التقليدية.

٢-تعزيز الشفافية والمساءلة: ساهمت الأنظمة الرقمية في تسجيل الجلسات وارشفة الاحكام بشكل دائم مما يمنع التلاعب ويعزز ثقة الجمهور في العدالة.[١]

٣- تحسين الوصول الى العدالة: من خلال الخدمات الرقمية اصبح للافراد في الأماكن النائية من تقديم الشكاوى دون الحاجة للانتقال لمكان المحكمة او مركز الشرطة.[٢]

وبالرغم من هذه المزايا غلا ان التحول القمي القضائي مازال يواجه عدة تحديات في الدول التي بدأت للتو بإدخال الأنظمة الرقمية لاجهزتها القضائية، ومن هذه التحديات وفق ما جاء في المركز العربي للأبحاث القانونية[٣]:

١-ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض الدول.

٢-مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في الجهاز القضائي.

٣-الحاجة إلى حماية البيانات والمعلومات القضائية الحساسة.

الفرع الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في تحليل القرارات الإدارية في ضوء الرقابة القضائية

بالنظر للتطور الرقمي في الأنظمة القانونية اصبح الذكاء الاصطناعي احد الأدوات الأساسية في تعزيز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، اذ اصبح يستخدم اليوم الذكاء الاصطناعي كأداة لتحليل هذه القرارات وتقييم توافقها مع القوانين ومساعدة القضاة في مراجعتها استناداً إلى معطيات سابقة وسوابق قضائية، وعليه يعنى بتحليل القرارات الإدارية باستخدام الذكاء الاصطناعي بتوظيف خوارزميات ونماذج التعلم الآلي لدراسة مضمون القرار الإداري والتحقق من مدى احترامه للضوابط القانونية ومدى احتمالية الطعن فيه امام القضاء الإداري.[٤]

ويلعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في دعم الرقابة القضائية على القرارات الإدارية اذ يقوم بالآتي:

---

[١] المركز الدولي للعدالة – هولندا، Digital Transparency in Judiciary, 2020 https://www.hiil.org

[٢] البنك الدولي – الوصول الرقمي إلى العدالة في الدول النامية، سنة ٢٠٢٢.

[٣] المركز العربي للأبحاث القانونية، تحديات الرقمنة في القضاء العربي، سنة ٢٠٢٣. https://www.arab-legal.org

[٤] تقرير المفوضية الأوروبية، AI and Public Administration: Use Cases and Regulatory Perspectives, 2022. https://ec.europa.eu

اولاً: كشف العيوب الشكلية والجوهرية للقرار الإداري حيث تبرمج أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحديد ما اذا كان القرار ملتزماً بالشروط القانونية مثل الاختصاص والشكل والسبب وعدم التعسف.[١]

ثانياً: تحليل مدى ملائمة او الانحراف بالسلطة حيث تدرب الأنظمة الذكية على رصد مؤشرات الانحراف في استعمال السلطة وذلك عبر مقارنة القرار الإداري بسوابق مشابهة لمعرفة مدى ملائمته وعدم التحيز.[٢]

ثالثاً: ربط القرار الإداري بالقوانين والأنظمة ذات صلة حيث يكون الذكاء الاصطناعي قادراً على استرجاع النصوص القانونية واللوائح ذات صلة بالقرار الإداري وتقديمها للقتضي كمادة مرجعية لتحليل المشروعية.[٣]

رابعاً: تصنيف الطعون القضائية على القرارات الإدارية من خلال مضمون القرار نفسه ومقارنته ببيانات الطعون السابقة حيث من خلاله يمكن للذكاء الاصطناعي عمل الآتي وذلم وفق المصدر الأوروبي لتقنيات القضاء[٤]:

١-توقع مصير القرار القضاء من حيث ثباته او الغاءه.

٢-تنبؤ بفرص نجاح الطعن

٣-تصنيف نوع المخالفة فيما اذا كانت إجرائية او موضوعية او انحرافية.

وبالرغم من دوره الفعال الا ان الذكاء الاصطناعي مازال يواجه تحدياً وصعوبات في تحليله للقرار الإداري وفق ما جاءت به اللجنة الأوروبية للأخلاقيات القضائية[٥]:

اولاً: غياب الشفافية في بعض الخوارزميات.

ثانياً: خطر التحيز البرمجي او نقص المعلومات.

ثالثاً: ضرورة الحفاظ على استقلال القاضي وعدم تحويل الذكاء الاصطناعي كجهة محاكمة.

الخاتمة

[١] : أحمد الدليمي، الرقابة القضائية على القرار الإداري والتحول الرقمي، مجلة القانون العام، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

[٢] دراسة صادرة عن معهد ماكنزي، AI in Decision-Making Risk Assessment, 2021 https://www.mckinsey.com

[٣] وزارة العدل الفرنسية، L'usage de l'intelligence artificielle dans le contentieux administratif, 2022 https://www.justice.gouv.fr

[٤] المركز الأوروبي لتقنيات القضاء، AI-based Legal Reasoning in Administrative Justice, 2020 https://e-justice.europa.eu

[٥] اللجنة الأوروبية للأخلاقيات القضائية، Ethical AI Use in Administrative Justice, 2021 https://www.coe.int

تمت بعون الله من كتابة هذا البحث في خضم التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم واصبح الحديث عن رقابة القرارات الإدارية دون التطرق الى التقنيات التكنولوجية الحديثة امراً مستبعد حيث أصبحت جزءاً اساسياً في أجهزة الرقابة القضائية وقواعد البيانات القضائية الالكترونية ومنصات التقاضي عن بعد مما يساعد في تسريع الفصل القضائي وإصدار الاحكام وبالتالي في نهاية هذا البحث تم استنباط مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً النتائج:

١-ان التطور التكنولوجي ساهم بشكل كبير وفعال في تعزيز كفاءة الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وذلك من خلال تسهيل الوصول الى المستندات وتبسيط الإجراءات القضائية.

٢-وفرت التكنولوجيا بيئة اكثر شفافية في التعامل مع القرارات الإدارية مما يمكن القضاة من التحقق من مدى احترام الإدارة للقانون.

٣-استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ساعد في تحسين جودة الاحكام القضائية وتحليل البيانات.

٤-على الرغم من المزايا التي برزت خلال هذا البحث برزت بعض الصعوبات والتحديات تتعلق بأمن البيانات واستقلالية القضاء امام أدوات التحليل الذكي وضرورة تنظيم الخوارزميات قانونياً.

٥-مازالت بعض الأنظمة القضائية متأخرة في اعتماد التقنيات الحديث مما يخلق فجوة بين الواقع القضائي والتطور الإداري الرقمي.

ثانياً التوصيات:

١-يوصى بضرورة مراجهة وتحديث التشريعات المتعلقة بالرقابة القضائية لتواكب التحول الرقمي مما يضمن تنظيم استخدام التقنيات الحديثة كأدوات داعمة لا تتعارض مع استقلالية القضاء.

٢-يجب وضع حدود وضوابط قانونية واخلاقيات دقيقة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل القرارات الإدارية والتأكيد على دور القاضي كجهة حاسمة.

٣-توفير برامج تدريبية مخصصة للقضاة او المحامين في مجالات التكنولوجيا القانونية بما يمكن التعامل بفعالية مع القضايا الرقمية.

٤-ينبغي على الدول تخصيص موارد كافية لتطوير منصات الكترونية مؤمنة وفعالة لتسهيل إجراءات التقاضي الرقمي أي ن بعد ومراجعة القرارات الإدارية عبر الانترنت.

٥- يوصي بتفعيل آليات التنسيق والتعاون بين الأجهزة القضائية والإدارية لضمان فعالية الرقابة الرقمية وتبادل البيانات بطريقة قانونية وآمنة.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب:

د. حامد فضل الله، القانون الإداري وتطبيقاته في العراق، دار الحامد، عمان، سنة ٢٠٠٩.

د. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٩٦.

د. عبد الباسط جميّل، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٨.

د. عبد الحميد التركي، القانون الإداري – المبادئ العامة والنظام القضائي الإداري في العراق، دار الثقافة للنشر، عمان، سنة ٢٠١٢.

د. علي الشاذلي، نظرية القرار الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠١.

د. فاضل العزاوي، القرارات الإدارية – دراسة مقارنة، مطبعة جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٧.

د. مازن ليلو راضي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار وائل، عمان، سنة ٢٠٠٥.

د. محمد فوزي عبد الحميد، القضاء الإداري ومجلس الدولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٤.

د. محمود عاطف البنا، الوسيط في القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٠.

د. منذر الشاوي، مبادئ القانون الإداري، مطبعة جامعة بغداد، سنة ٢٠١٠.

د. هشام صادق، القانون الإداري – التنظيم الإداري والوظيفة العامة والقرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، سنة ٢٠١١.

ثانياً: التقارير والمقالات الالكترونية:

١- Estonian Ministry of Justice, e-Justice in Estonia, 2021 https://www.just.ee/en/e-justice

٢- أحمد الدليمي، الرقابة القضائية على القرار الإداري والتحول الرقمي، مجلة القانون العام، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

٣- البنك الدولي – الوصول الرقمي إلى العدالة في الدول النامية، سنة ٢٠٢٢.

٤- تقرير التحول الرقمي في المحاكم، وزارة العدل المصرية، سنة ٢٠٢٣. https://moj.gov.eg

٥- تقرير المفوضية الأوروبية، AI and Public Administration: Use Cases and Regulatory Perspectives, 2022. https://ec.europa.eu

٦- جلس القضاء الأعلى – العراق، تقارير التحول الرقمي في ظل الجائحة، سنة ٢٠٢١. https://www.hjc.iq

٧- دراسة صادرة عن معهد ماكنزي، AI in Decision-Making Risk Assessment, 2021 https://www.mckinsey.com

٨- اللجنة الأوروبية للأخلاقيات القضائية، Ethical AI Use in Administrative Justice, 2021 https://www.coe.int

٩- محاكم دبي، التحول الذكي في العدالة، سنة ٢٠٢٢. https://www.dc.gov.ae

١٠- المركز الأوروبي لتقنيات القضاء، AI-based Legal Reasoning in Administrative Justice, 2020 https://e-justice.europa.eu

١١- المركز الدولي للعدالة – هولندا، https://www.hiil.org Digital Transparency in Judiciary, 2020

١٢- المركز العربي للأبحاث القانونية، تحديات الرقمنة في القضاء العربي، سنة ٢٠٢٣. https://www.arab-legal.org

١٣- مظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، Digital Transformation of Justice Systems، 2020. https://www.oecd.org/gov/digital-transformation-of-justice-systems.htm

١٤- وزارة العدل الفرنسية، L'usage de l'intelligence artificielle dans le contentieux administratif, 2022 https://www.justice.gouv.fr